Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (1): 26-43
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.1.2

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475 - E-ISSN 3079-8167

Analysis of the impact of interest rates on inflation in Iraq during the period (2004-2022)

Hawraz Zayer Mustafa[(1)], Ashti Abdullah Mahmoud[(2)]
Gyana Muhammad Jaza Abdullah[(3)]
Sulaymaniyah University - College of Administration and Economics[(1),(2),(3)]
(1) hawraz.mustafa@univsul.edu.iq (2) ashti.mahmood@univsul.edu.iq
(3) gyana.jaza@univsul.edu.iq

Key words:
Interest rate, inflation, Iraqi economy, ARDL.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	20 ***Aug***. 2025
Accepted	17 ***Sep***. 2025
Avaliabble online	01 ***Mar***. 2026

© 2026 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ashti Abdullah Mahmoud
Sulaymaniyah University

Abstract:
This research aims to analyze and measure the impact of interest rates on inflation rates in Iraq during the period (2004-2022), using the ARDL model. The importance of the study stems from the fact that it highlights the complex and dynamic relationship between two basic monetary policy tools, and their impact on economic stability in a rentier economy like Iraq. The study relied on annual data obtained from official sources. These data were processed using stationarity tests, and the ARDL model to test the relationship in the short and long run. The results showed a statistically significant long-term relationship between interest rates and inflation rates, showing that changes in interest rates directly affect price levels, although the effect varies between the short and long term. The study recommends adopting flexible monetary policies that take into account local economic realities and focus on enhancing the effectiveness of monetary policy tools in controlling inflation without harming economic growth and investment.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (1): 26-43
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.1.2

تحليل وأثر سعر الفائدة على التضخم في العراق للمدة (2004-2022)

م.م. هەوراز زاير مصطفى
جامعة السليمانية ـ كلية الإدارة والاقتصاد
hawraz.mustafa@univsul.edu.iq

م.م.ئاشتى عبدالله محمود
جامعة السليمانية ـ كلية الإدارة والاقتصاد
ashti.mahmood@univsul.edu.iq

م. گیانه محمد جزا عبدالله
جامعة السليمانية ـ كلية الإدارة والاقتصاد
gyana.jaza@univsul.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان وتحليل أثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2022)، بإستخدام نموذج (ARDL) لمعرفة مسار تطور سعر الفائدة ومعدلات التضخم في العراق خلال مدة البحث، وتأتي أهمية البحث كونه يسلط الضوء على العلاقة المعقدة والديناميكية بين أداتين أساسيتين من أدوات السياسة النقدية المتغيرة، وتأثيرهما على الاستقرار الاقتصادي في اقتصاد ريعي كالعراق. وقد اعتمد البحث على بيانات سنوية مستقاة من مصادر رسمية، وتمت معالجة هذه البيانات باستخدام اختبارات السكون، ونموذج ARDL لاختبار العلاقة على المديين القصير والطويل.وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأمد ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، اذ تبيّن أن التغير في أسعار الفائدة يؤثر بشكل مباشر على مستويات الأسعار وعلاقة عكسية على الأمد القصير وعلاقة طردية على الأمد الطويل وحجم الأثر كبير، وإن كان التأثير متفاوتاً بين الأجلين القصير والطويل. ويوصي البحث بضرورة اعتماد سياسات نقدية مرنة تراعي الواقع الاقتصادي المحلي، كما يركز على تعزيز فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم، دون الإضرار بالنمو الاقتصادي والاستثمار.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة، التضخم، الاقتصاد العراقي، ARDL.

المقدمة:

يعد التضخم من المشاكل الرئيسة التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه مختلفة، تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، فهي متعددة الابعاد ومتشبعة الجوانب إذ يوجد هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها واثارها وكذا طرق معالجتها. ويُعد العراق من الدول التي شهدت تقلبات كبيرة في معدلات التضخم خلال العقود الثلاثة الأخيرة نتيجة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية .ومن جهة أخرى، فإن سعر الفائدة يُعدّ من أبرز أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية في السيطرة على معدلات التضخم واستقرار الأسعار.

يتسم الاقتصاد العراقي بخصوصية ترتبط باعتماده شبه الكلي على الإيرادات النفطية، وهو ما يجعل فعالية أدوات السياسة النقدية، ومنها سعر الفائدة، موضع تساؤل دائم .وقد أدى ضعف القطاع المصرفي وهيمنة التعاملات النقدية إلى تقليص أثر هذه الأداة على المتغيرات الكلية، ومنها التضخم .ومع ذلك فإن العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة لا تزال تمثل محورًا مهمًا في تحليل السياسات الاقتصادية، خصوصاً في ظل سعي العراق نحو تعزيز الاستقرار النقدي والمالي بعد سنوات من الأزمات المتتالية.

ومن ثم فإن العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم تتسم غالبًا بالطابع العكسي في الأجل القصير، حيث يستخدم البنك المركزي أداة الفائدة للسيطرة على الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. غير أن هذه العلاقة قد تتأثر بعوامل أخرى مثل درجة مرونة العرض، توقعات المتعاملين الاقتصاديين، والانفتاح التجاري، مما يجعل أثر الفائدة على التضخم متباينًا بين الاقتصادات المختلفة.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلين التاليين.

- ماهو أثر سعر الفائدة في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) ؟ وهل يتباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل؟
- ماهو أثر السعر الصرف والاستثمار الأجنبي في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) ؟ وهل يتباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل؟

اهداف البحث:

يهدف البحث الوصول الى :

1- تحليل مسار تطور سعر الفائدة ومعدلات التضخم في العراق خلال المدة (2004-2022).
2- قياس اثر سعر الفائدة في معدلات التضخم في العراق في الأجلين القصير والطويل.

أهمية البحث:

تتجسد اهمية البحث في اظهار وبيان اسباب وجود مشكلة التضخم ودور وتاثير سعر الفائدةعلى وجود هذه المشكلة ، وايجاد سياسة نقدية معينة، كي لاتكون متعارضة مع السياسة النقدية المتبعة من قبل السلطة النقدية .

فرضية البحث:

وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين متغيرين سعر الفائدة ومعدلات التضخم . مع تباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل.

حدود البحث:

المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في الاقتصاد العراقي.
الزمانية: تمتد سنوات البحث من سنة 2004 إلى سنة 2022.

منهج البحث:

سعياً لإتمام الإطار العلمي للبحث الحالي و الوصول إلى تحقيق هدفه ، فانه تم استخدام المنهج الوصفي والتحليل الاستقرائي فضلا عن استخدام الأسلوب القياسي من خلال طريقة بيانات السلاسل الزمنية ، بالاستناد إلى المصادر والبيانات التى نشرها من قبل البنك المركزي العراقي والبنك الدولي . بالاعتماد على برنامج E-views12.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين : الأول الاطار النظري كل من سعر الفائدة والتضخم ،أما الثاني فيختص بقياس و تحليل العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم في العراق للمدة (2004-202)، ويخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ويقدم عدداً من التوصيات .

الدراسات السابقة:

لقد تناول العديد من الباحثين العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم من زوايا متعددة، حيث تختلف نتائجهم بحسب طبيعة الاقتصاد المدروس، والمنهجية المتبعة، والفترة الزمنية المختارة .في هذا السياق، استعرضت الدراسات الدولية والعربية عدداً من النماذج القياسية التي حاولت اختبار أثر سعر الفائدة كأداة نقدية على ضبط معدلات التضخم.

-في دراسة (فريدمان1970)، تم التأكيد على أن التضخم ظاهرة نقدية في جوهرها، وأن التحكم في الكتلة النقدية وسعر الفائدة يشكل أداة رئيسية لمواجهتها.
-أما دراسة (بلانشارد، 2005) فقد أظهرت أن العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم تعتمد على درجة تطور النظام المصرفي وفعالية قنوات الانتقال النقدي.
-و توصلت دراسة(حجازي، 2018) إلى أن أثر سعر الفائدة على التضخم في مصر ضعيف على المدى القصير، لكنه أكثر وضوحاً على المدى الطويل، خصوصاً عند استقرار السياسات النقدية.
-أما دراسة (العبيدي، 2020) الخاصة بالعراق، فقد أشارت إلى أن تأثير سعر الفائدة على التضخم يتأثر بعدم كفاءة الجهاز المصرفي، وانتشار الاقتصاد الموازي، وضعف الثقافة المالية لدى الأفراد، مما يقلل من استجابة السوق لتغيرات الفائدة.
وتتّسم معظم الدراسات السابقة بأنها ركزت على فترات زمنية قصيرة أو اعتمدت على متغيرات محدودة في نماذجها، في حين أن هذه الدراسة تعتمد على فترة زمنية طويلة نسبياً تمتد من عام 2004 إلى2022، مع توظيف نموذج ARDL الذي يسمح بتحليل التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل، وهو ما يمنح البحث ميزة إضافية من حيث القدرة على تفسير العلاقات الديناميكية بين المتغيرين محل الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الفائدة والتضخم:

يعتمد اقتصاد كل بلد على سعر الفائدة حسب سياساته النقدية من البنك المركزي المتبع لديه ودرجة تطوره. الا أنه تعد من الآليات القديمة لنقل أثر التغيرات في عرض النقود باتجاه عكسي الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث يكون أثره على انفاق الافراد وقطاع الأعمال، مما يؤثر بدوره على اجمالي الانفاق و الناتج المحلي الإجمالي. (الحمداني، عبد، 2023: 19).

أولا: سعر الفائدة وأنواعه وأهدافه وأهميته

1- مفهوم سعر الفائدة:

يعرف سعر الفائدة بانه الدخل النقدي الذي يحصل عليها اصحاب رأس المال من منشأت الاعمال أو البنوك نتيجة عمليات الاقراض(الخطيب، الدياب،2013: 38). ولهذا يعتبر سعر الفائدة نوع من التكاليف التي تدخل في تكلفة الحصول على السلع الرأسمالية أو راس المال.
و يعرف بانه المعدل المئوي الذي يدفعه المقترض الى المقرض ويتحدد على اساس توازن عرض النقود والطلب عليها، فإذا زاد اقبال الافراد على الادخار زاد عرض النقود وانخفض سعر الفائدة ، وبالعكس اذا انخفض اقبال الافراد على الادخار، أو انخفضت مقدرتهم على الادخار زاد سعر الفائدة، ويزداد سعر الفائدة مع زيادة الطلب واقبال الناس على المشروعات التي تتطلب أموالا مقرضة، وينخفض هذا السعر باتجاه الطلب.(دحمان، 2009: 2-3).
ويعرف الكلاسيك سعر الفائدة بأنه وسيلة لاحلال التوازن والمساومة بين الادخار والاستثمار، وفي النظرية الكنزية له أدوار فعلية بسبب اعتقادهم ان للنقود سلعة كباقي السلع، وتطلب لذاتها، لهذا يعرف سعر الفائدة هو المكافأة التي يحصل عليها الانسان مقابل التخلي عن السيولة (الأفندي، 2010: 213)، وله دور في انتعاش الاقتصاد وبعد تطور الاجيال وتطور دوره وأشكاله حتى عصرنا الحالي.

2- أنواع سعر الفائدة:

على حسب رأي المختصين لدينا أنواع متعددة من سعرالفائدة يمكن تمثيلهما من خلال الآتي

1- سعر الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الحقيقي: سعر الفائدة الاسمي هو السعر الملعن عنه في الصحف وداخل البنوك، وسعر الفائدة الحقيقية يعبر عن القوة الشرائية للفائدة، بمعنى سعر الفائدة بعد أخذ إرتفاع الاسعار (التضخم) بعين الاعتبار. بمعنى آخر أن سعر الفائدة الحقيقي عبارة عن سعر الفائدة الاسمي مخصوما منه معدل ارتفاع الاسعار، وهذه المعادلة تسمى بمعادلة فيشر((Fisher Equation) (الوزني والرفاعي، 2004: 183-184).

2- سعرالفائدة طويل الأجل وسعر فائدة قصير الأجل :

يوجد اختلاف بين أسعار الفائدة وفقا لأجال استحقاقها فهناك أسعار الفائدة الخاصة بالسندات والقروض ذات آجال الاستحقاق المتنوعة، كما ان الاختيار بين مقاييس الأسعار للأجلين القصير والطويل، والمعدلات المتوقعة والمتحققة، غالبا تتم على أساس اعتبارات عملية وليست نظرية.(حسين،2017: 16).

3- سعر الفائدة الدائن و سعر الفائدة المدين: ان الجهة المسئولة عن تحديد أسعار الفائدة هو البنك المركزي، اذ يشير سعر الفائدة الدائن الى العوائد النقدية التي يحصل عليها المودعون بسبب تخليهم عن السيولة النقدية خلال فترة زمنية معينة، بينما يشير سعر الفائدة المدين الى الكلفة التي يحصل عليها المقترض عند اقتراضه الأموال من البنك المركزي.(جوارتيني واستروب، 1989: 121-122).

3- أهمية سعر الفائدة:

يؤثر سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي وبالأخص على حركة الاستثمار والادخار ورأس المال والاقتصاد الكلي، فيما يأتي توضيح لأهميته على جانبين:- .(عريقات، 2006: 214).

1- أهمية سعر الفائدة على الأفراد:

إن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي الى ظهور عوائق عند بعض الافراد، خاصة الذين يريدون شراء أنواع مختلفة من الأصول.

2- أهمية سعر الفائدة على المستوى العام:

إن سعر الفائدة يساهم في تأثير على القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال تأثيره على الادخار والإستثمار لأنهما من أدوات السياية النقدية، وأي إرتفاع أوإنخفاض في سعر الفائدة تؤثر على التدفقات المالية الدولية، و من خلال إرتفاع سعر الفائدة يمكن ان نستقطب الادخارات الفائضة وتوجيهها نحو وحدات العجز لتحقيق نمو اقتصادي.

ثانيا: التضخم مفهومه، أنواعه، قياسه، آثاره

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسة الشائعة بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من الدول العالم، بالرغم من اهتمام الاقتصاديين والسياسيين لحل هذه الظاهرة الا أن هناك اختلافات كبيرة بين آرائهم حول اسبابها وآثارها الاقتصادية والسياسات التي يتعين اتباعها ومدى تأثيرها حول كيفية القضاء عليها(lubis,2024:73-83)

1- مفهوم التضخم:

هناك تعاريف متعددة للتضخم في الاقتصاد بسبب ارتباطها بالظواهر الاقتصادية، منها مايعرف بإرتفاعا عاما في المستوى العام للأسعار (العزكي،2020: 78). ويعرف أيضا بأرتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات التي تهم المواطنين بشكل عام في دولة ما، والناجم عن فائض الطلب عما معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة(عريقات، 2006: 155)، وهذا يدل أنه ارتفاع مؤقت بأسعار السلع والخدمات، وتهم شريحة محددة من المواطنين لا يسمى تضخما. كما يشير التضخم إلى المعدل الذي يرتفع به المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وبالتالي تنخفض القوة الشرائية. إنه في الأساس انخفاض في قيمة المال، ومن الاقتصاديون أخر يرتبطون التضخم بارتفاع الاسعار تعاريف أخرى للتضخم منهم :

يرى مارشال أن التضخم هو ارتفاع الأسعار. وروبنس يشير الى التضخم بانه ارتفاع غير منتظم للأسعار. بينما يشير كلوزو الى التضخم بانه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع(مسعودة ومرزوق،2016: 47).

وفقا للنظرية الكنزية التضخم هو الافراط في الطلب الكلي. أي زيادة في الطلب على السلع والخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي من السلع والخدمات وهذه الزيادة ستترجم بشكل ارتفاع العام

للاسعار. يُعَرَّف الطلب الكلي بأنه مجموع النفقات الحكومي والمنتجين والمستهلكين، مضافًا إليه صافي التعامل مع الخارج على السلع والخدمات الجارية (Shapiro&Greenlaw,2017:71).
وفي المقابل، يوجّه بعض الباحثين انتقادات لهذه التعريفات، معتبرين أن التضخم يتمثل في كل زيادة في حجم التداول النقدي تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعّال بما يفوق العرض الكلي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وهو ما ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومن خلال استقراء هذه التعريفات يمكن استخلاص أن التضخم يُعَدُّ ظاهرة ديناميكية تتجسد في الارتفاع العام للأسعار، وتلعب النقود فيها دورًا مسببًا، كما يتسم التضخم بطابع تراكمي وغير آني، وينتشر تأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية (الخطيب والدياب، 2015: 256)

قياس معدل التضخم:

يمكن قياس معدل التضخم من خلال:

- ❖ مخفض الناتج المحلي الاجمالي الضمني(GPDP): نسبة التغير في المستوى العام للاسعار، ويمكن حسابه وفقا للمعادلة التالية:

قيمة الناتج بالأسعار الجارية / قيمة الناتج بالأسعار الثابتة* 100 = GPDP
ومن ثم: =GDP
التغيير في مخفض الناتج المحلي / مخفض الناتج المحلي للسنة السابقة* 100

- ❖ الأرقام القياسية لأسعار المستهلك: (CPI) (Consumer price index)

$$\text{المعدل التضخم} = \frac{P_1 - P_{t-1}}{P_{t-1}} \times 100$$

أو:
معدل التضخم = (سلة السلع في سنة الاساس* اسعار سنة الجارية / سلة السلع في سنة الاساس * اسعار سنة الاساس (عريقات، 2006: 156)
ويقاس التضخم عادة بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) أو مؤشر أسعار المنتجين (PPI)، التي تتعقب التغيرات في أسعار سلة من السلع والخدمات التي تشتريها عادة الأسر أو الشركات.
تعكس ظاهرة التضخم اختلالا أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد، بما يظهر في ارتفاع عرض النقد(مستوى النقود) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع و الخدمات، وقد يعكس بشكل قيمة العملة المحلية مقابلة العملات الاجنبية وبالتالي ارتفاع في أسعار السلع المستوردة(الجزائرلي والشرقاوي، 2021، 307).

2- أنواع التضخم:

هناك أنواع وأشكال مختلفة للتضخم حسب معايير مختلفة منها :

- من حيث اشراف الدولة على الاسعار: (الأفندي، 2012: 280) (خلف،2007: 314)

1- التضخم الظاهر(الصريح، الطليق، المفتوح): يحدث عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا مستمرا استجابة لفائض الطلب دون تدخل الدولة.

2- التضخم المكبوت: وهو التضخم المستمر الذي لا تستطيع الاسعار في ظله ان ترتفع بسبب قيود حكومية

- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية : لدينا نوعين من التضخم وهو:

(التضخم المستورد و التضخم المصدر)

- من حيث حدة التضخم لدينا نوعين: (الخطيب والدياب، 2015: 258-259) (الوزني والرفاعي، 2004: 257-260)

(التضخم الجامح والتضخم الزاحف)

- من حيث ضغط المصدر التضخمي:

1- تضخم سحب (جذب) الطلب: يحدث هذا التضخم غالبا ما يرتبط بفترات النمو الاقتصادي القوي وانخفاض البطالة.
2- تضخم دفع النفقة: يحدث هذا التضخم نتيجة الزيادة في تكلفة عناصر الإنتاج، فقد تنقلها إلى المستهلكين من خلال ارتفاع الأسعار.
3- التضخم المشترك: ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة، بدون تغير في حجم الانتاج، وأن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الانتاج من أجور وخلافها.

3- آثار التضخم:

يحدث التضخم آثارا ايجابية و سلبية على اقتصاد الدول و الأفراد في المجتمع، لأن التضخم بصورة عامة هو ارتفاع مستمر بأسعار السلع والخدمات، لهذا يمكن أن نلخص آثاره كالتالي: (جوارتني ووستروب،1998 : 218) (حسن،2012: 287) (الخطيب والدياب، 2015: 258-259).

- **على الدخل:**

إن التضخم يضر بأصحاب الدخول الثابتة من المتقاعدين والمسنين والعاجزين وأصحاب المدخرين والدائنين. حيث يؤدي التضخم الى تآكل المدخرات الحقيقية والدخول لهذه الفئات.
ويستفيد أصحاب غير الدخول الثابتة من رجال الأعمال والتجار والمدينين. حيث ان تصاعد التضخم يؤدى الى العبث باعادة توزيع الدخول واستقرار الاقتصاد في البلد واضافة الى تأثيره السلبي في انخفاض معدل النمو الاقتصاد خاصة في حالة التضخم الجامح

- **على ميزان المدفوعات:**

يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات، حيث ان الدولة تعاني من إرتفاع منتجاتها امام منافسيها لذلك تزداد وارداتها و تنخفض صادراتها. مما يؤدي الى عجز ميزان التجاري من ميزان المدفوعات او انخفاض حجم الفائض فيه.

- **على النمو الاقتصادي:**

يرى البعض أن التضخم له تأثير إيجابي ودافعا على النمو الاقتصادي، حيث يرون أن إرتفاع الأسعار لفترة ما تؤدي الى زيادة الأرباح وتزيد الاستثمارات و وتزداد التشغيل والإستخدام وتنخفض البطالة. والبعض لآخر يرون في التضخم تأثير سلبي على النمو الأقتصادي بسبب أنه يؤثر على قرارات الاستثمار أو يؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع والظروف المستقبلية، ويؤثر على الإدخار وعلى حوافز العمال على الانتاج بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية.
حيث تعتمد صحة الرأيين على نوع التضخم وحدتها، فالتضخم الشديد والسريع يضر بالنشاط الاقتصادي، بينما التضخم البطيء والمعتدل يكون دافعا للنمو الاقتصادي وزيادة في الإستثمارات و الانفاق. اذا صاحبته سياسات اقتصادية رشيدة.. حيث تهدف البنوك المركزية والحكومات عادة إلى الحفاظ على استقرار التضخم وانخفاضه ، وعادة ما تستهدف معدل تضخم يتراوح بين 2-3٪ سنويا في العديد من البلدان المتقدمة.

4- العلاقة بين التضخم و سعر الفائدة:

تعد العلاقة بين أسعار التضخم وسعر الفائدة من المفاهيم الاساسية في الاقتصاد والمالية، وغالبا يؤثر سعر الفائدة على التضخم و يتأثر به(مخلف،2011: 121-132)، ويتم مناقشتها من قبل الاقتصادين النقديين ومن بينهم فيشر، وهو يرى أن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للادخار والاستثمار، أي أن سعر الفائدة الحقيقي هو سعر التبادل بين السلع الحاضرة والمستقبلية، وهو يمثل القوة الشرائية المكتسبة أو المفقودة من الاستثمار أو القرض.

وسعر الفائدة الإسمي هو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية، وفي غياب التضخم حينما تكون كل المبادلات بالنقود فإن سعر الفائدة الحقيقي والإسمي يكونان متطابقان إلا أن سعر الفائدة الاسمي يتأثر بمعدل التضخم المتوقع وعليه اختلفت آراء الاقتصاديين على نوعية العلاقة التي

تربط بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، الا ان فيشر خرج بمعادلة لتفسير هذه العلاقة وهي:

$$r= i -\pi$$

حيث يمثل r : سعر الفائدة الحقيقي ، i:يمثل سعر الفائدة الاسمي ، π: يمثل معدل التضخم.

وعليه فالتضخم المتوقع عند سعر فائدة اسمي معين سيخلق اختلافا بين إنتاجية الاستثمار والعائد من الادخار وهذا الاختلاف يساوي معدل التضخم وللحفاظ على التساوي بين الادخار والاستثمار عند حدوث التضخم لا بد من أن يرتفع سعر الفائدة الاسمي بمعدل التضخم.

لذا يرى الكثير من الاقتصاديين أن سعر الفائدة الحقيقي هو التكلفة الحقيقية للإقتراض أو العائد للمدخرات لهذا هو المحدد الحاسم لسلوك الادخار الاستثماري، وإن الدولة تحرص على رفع سعر الفائدة الاسمي بكل نقطة أو وحدة مئوية يزيد بها التضخم ليتحقق الثبات والاستقرار في مستوى سعر الفائدة الحقيقي وتتفادى إذن الآثار السلبية للتوسع النقدي(هادي، 2022 :41-43).

المبحث الثاني: تحليل وقياس واقع و أثر سعر الفائدة في معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2022)

لبيان واقع لآثار سعر االفائدة في معدلات التضخم في العراق فقد اختص هذا المبحث لقياس وتحليل هذا الموضوع من خلال الاستعانة بالبيانات (البيانات الثانوية - Secondary Data) التي تم جمعها عن البنك الدولي والبنك المركزي العراقي.

أولًا: تطور متغيرات الدراسة

[1] سعر الفائدة في العراق (2004-2022) سعر الفائدة يُعد من أهم أدوات السياسة النقدية التي يعتمد عليها البنك المركزي للتأثير في النشاط الاقتصادي، والتحكم في معدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار النقدي.

بعد عام 2003، ومع صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، اكتسب البنك المركزي استقلالية أكبر في تنفيذ السياسة النقدية، بدأ باستخدام أدوات أكثر فاعلية لتوجيه أسعار الفائدة بما يتماشى مع أهداف مكافحة التضخم. بلغت أسعار الفائدة ذروتها في عام 2007 بنسبة (20%)، كإجراء استباقي لسحب السيولة من السوق وتقليل الضغوط التضخمية. ثم شهدت الأسعار انخفاضًا تدريجيًا وصولاً إلى (6%) في عام 2020، ضمن مساعي دعم النشاط الائتماني وتحقيق استقرار الأسعار في السوق المحلية.

[2] معدلات التضخم في العراق (2004-2022) تميزت معدلات التضخم في العراق خلال هذه الفترة بالتذبذب، نتيجة لتغير أسعار النفط، وظروف الأمن، والإنفاق الحكومي، والسياسات النقدية. بعد انخفاض التضخم تدريجيًا مع تنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء" في نهاية التسعينات، عاد للارتفاع بعد عام 2003 نتيجة ارتفاع أسعار الوقود، وتعطل الإنتاج المحلي، وتوسع الإنفاق الحكومي، خاصة في الرواتب والأجور.

بلغ التضخم ذروته عام 2006 بنسبة (53.24%) بسبب اختناقات العرض وارتفاع تكاليف الإنتاج، ثم تراجع تدريجيًا بعد عام 2007 نتيجة تحسن سعر صرف الدينار وتوفر المنتجات المستوردة، وصولاً إلى تضخم سلبي (-0.99%) في عام 2019، قبل أن يعاود الارتفاع مع الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا. يُظهر هذا التذبذب أهمية السياسة النقدية في التحكم بمستويات الأسعار.

[3] العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم العلاقة بين المتغيرين تتميز بطابع اقتصادي معقد، يتأثر بعدة عوامل منها السياسة النقدية، والإنفاق الحكومي، وسوق العمل، والقطاع المصرفي. في العراق، تظهر البيانات أن رفع سعر الفائدة كان غالبًا إجراءً استباقيًا لمكافحة التضخم، إلا أن فعاليته كانت متفاوتة نظرًا لتأثير العوامل غير النقدية مثل الدعم الحكومي، والطلب المستورد، وظروف العرض. وفي بعض الفترات، استُخدم خفض سعر الفائدة لتحفيز

الاستثمار والطلب الكلي، خاصة عندما كانت معدلات التضخم في الحدود المستهدفة أو في اتجاه هبوطي.

تكشف هذه التطورات الحاجة إلى تحليل ديناميكي للعلاقة بين المتغيرين باستخدام نماذج اقتصادية مثلARDL ، لفهم طبيعة العلاقة طويلة وقصيرة الأجل، وتقديم توصيات فعالة لصنّاع القرار في السياسة النقدية.

و يوضح العلاقة بين السعر الفائدة و التضخم في العراق خلال مدة الدراسة من خلال الشكل ادناه

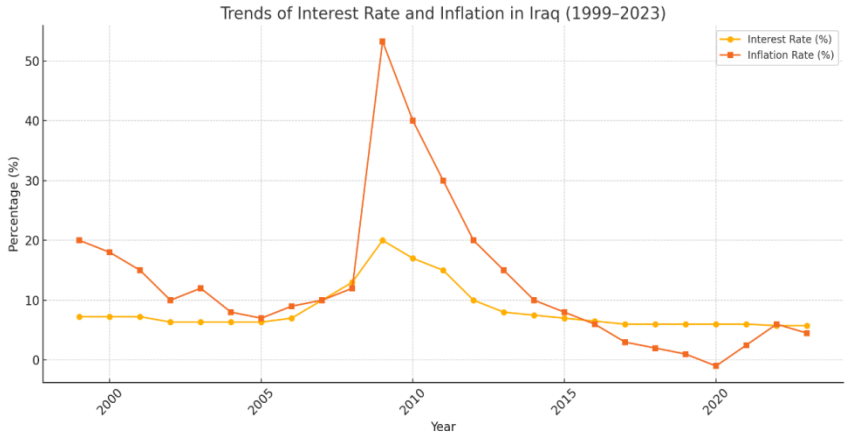

الشكل (1): العلاقة بين السعر الفائدة و التضخم في العراق خلال مدة الدراسة

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على:البنك المركزي العراقي،(2024) ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2006-2023،https://cbi.iq/news/view/492

تستخدم الدراسة بيانات للسنوات بين عام (2004)الى (2022) حول تحليل و قياس أثر أسعار الفائدة على التضخم ، ومعدل سعر الصرف، واستثمار أجنبي تم الحصول على جميع البيانات من قبل الاحصاءات للبنك المركزي و هو يشير للواقع الاقتصاد العراقي كما تشاهد من الجدول أدناه:

جدول (1) نسبة سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف الأستثمار الأجنبي خلال المدة (2004 – 2022)

السنوات	معدل التضخم	سعر الفائدة	سعر الصرف	استثمار أجنبي
2004	26.96	6	1453.416667	581.9
2005	36.96	6.33	1472	916.8
2006	53.23	10.41	1467.416667	1240
2007	-10.07	20	1254.567219	1357.4
2008	12.66	16.75	1193.083333	1197.2
2009	6.87	8.83	1170	1137.7
2010	2.88	6.25	1170	1321.9
2011	5.8	6	1170	1243.5
2012	6.09	6	1166.166667	1163.4
2013	1.88	6	1166	1361.6
2014	2.24	6	1166	1267.2
2015	1.39	6	1167.333333	3020.4
2016	0.56	4.33	1182	2027.4
2017	0.18	4	1184	1919
2018	0.37	4	1184	3480.7

2019	-0.2	4	1206	8439.2
2020	0.57	4	1221	9802.2
2021	6.04	4	1460	9840.8
2022	4.99	4	1460	13676.5

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) البنك الدولي، والبنك المركزي العراقي.

في الحقيقة يعد سعر الفائدة أحد أهم المؤشرات التي من خلالها تغير واقع ومستقبل الاقتصاد، كما أن المستثمرين يعتمدون على تغير سعره في تحديد خياراتهم الاستثمارية، ومن الملاحظ في السنوات القليلة الفائتة وجود تذبذب حاد في سعره، كما تشير البيانات إلى تغيره بتغير عدة مؤشرات منها سعر الفائدة الأمريكي، وهو ما يقود لضرورة تحديد العلاقة بين هذين المؤشرين الاقتصاديين، وكذلك اعتماد الاقتصاد العراقي علي قطاع النفط وعائداته وتفضيل هيمنته على جميع القطاعات. يمكن تفسير المؤشرات في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث كالتالي:

1- معدل التضخم خلال المدة (2004-2022):

تبين من خلال الجدول رقم(1) أن هناك تذبذب حاد في معدلات التضخم في العراق خلال السنوات المذكورة أعلاه، معدل التضخم في سنة (2004-2005) شهدت ارتفاعا في معدلات متشابهة بلغت (26.96%،36.96%) اذ أخذ التضخم بالإرتفاع كنتيجة طبيعية للحرب،وما تلاها من سياسات اقتصادية منها: تحرير التجارة و تحسين و رفع الرواتب والأجور العاملين في القطاع العام، و معدلات التضخم أعلى مستوى خلال مدة الدراسة وصل اليه (53.23%)في سنة (2006) ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك نتيجة لارتفاع اسعار المشتقات النفطية و زياد في الانفاق الحكومي، حيث أن أدنى مستوى لمعدلات التضخم في السنة (2007) وصل الى (-10). و اما التضخم بعد عام (2013) كانت هناك الارتفاعات والانخفاضات في معدلات التضخم وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية والتي اثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص من جهة،ومن جهة اخرى الظروف السياسية والامنية الصعبة التي مرَ بها العراق في تلك السنوات والمتمثلة بالحرب ضد الارهاب و وزيادة النفقات العسكرية .

إن معدل التضخم في سنة (2019) وصلت الى (-0.20%) بمعدل النمو سالب، فانها بدورها ارتفعت بنسبة (6.04%)بمعدل النمو (6.04) في سنة (2021)بسبب رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) ،فأن الهدف التخفيض يأتي لتقليل عجز الموازنة العامة من خلال شراء الدولار من الوزارة المالية بسعر الصرف أعلى من أجل زيادة ايرادات الحكومية نتيجة تخفيض قيمة العملة والنا تجة عن تحويل الايرادات النفطية الدولارية الى دينارية والمنعكسة بتخفيض حجم العجز في الموازنة العامة إضافة الى أرتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

2- سعر الفائدة خلال المدة (2004-2022):

من خلال الجدول رقم (1) تبين أن سعر الفائدة إرتفعت من عام (2004-2008) و أعلى مستويات سعر الفائدة في سنة (2008) حيث وصل الى (16.75) ويمكن القول إن تغيرات في سعر الفائدة لم يؤدي الى تغير كبير في جذب الاستثمار و كبت التضخم وذلك بسبب سيطرة قطاع النفط وعائداتها على جميع الانشطة الاقتصادية وحيث يكون تضخما مستوردا، وكما نجد تراجعا ملحوظا بالسنوات (2009-2017) حتى سجلت أدنى قيمة لها في السنة (2017) حتى وصل الى(4) واستقرت بهذا المعدل للسنوات الدراسة الى ما بعدها.

يمكن القول أن تغييرات في سعر الفائدة لم يؤدي الى تغيير كبير في (معدلات التضخم و ارتفاع في معدل استثمار أجنبي) في العراق وذلك لاسباب كثيرة منها اختلالات الهيكلية (اما اختلالات مالية أو

اختلالات نقدية) التي تعاني منها الاقتصاد العراقي، وعدم توافر أسواق مالية ونقدية متطورة في العراق جعل ارتفاع سعر الفائدة ليس له دور في الاقتصاد العراق(حسن،2012: ص11).

ثانيًا: تقدير النماذج لبيان سعر الفائدة على معدلات التضخم في العراق

هذا الجانب يختص بقياس وتحليل آثار سعر االفائدة في معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2004-2022)، ومن اجل تثبيت هذه الحقيقة نستعين ببعض الاختبارات والتقديرات على نحو الاتي:

1-توصيف متغيرات الدراسة: بالاعتماد على الجانب النظري للدراسة في اختيار متغيرات البحث لبيان أثر سعر الفائدة على معدل التضخم. وبالإضافة الى البيانات المتوفرة وطبيعة النموذج القياسي لتحديد متغيرات النموذج، تم توصيف النموذج القياسي كالاتي:

$$IF_{it} = \beta 0 + \beta 1R_{it} + \beta 2\ EX_{it} + \beta 3\ FI_{it} + \beta 4\ ISIS + U$$

حيث يمثل:

IF: معدلات التضخم (المتغير التابع)

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالاتي:

R : سعر الفائدة (متغير المستقل الرئيسي).

EX: سعر الصرف (متغير المستقل الوسيط).

FI: الاستثمار الأجنبي (متغير المستقل الوسيط).

ISIS: المتغير الوهمي المتمثل بالحرب ضد (داعش) في بعد سنة 2014

B0 : معامل التقاطع / الحد الثابت.

B1 – B4 : المعلمات المقدرة. i :المشاهدات. t:الزمن. U : الخطأ العشوائي.

2- نتائج اختبار الثبات والاستقرارية لسلاسل الزمنية Stationary

تعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى استقرارية البيانات في النموذج المستخدم. من أجل تأكيد مدى استقرار البيانات المستخدمة اعتمد البحث على اختبار (ADFوPP) عند مستوى الفرق الأول (Difference First)، وتظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الاتي.

الجدول (2) نتائج اختبار الثبات والاستقرار (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

ADF (First Difference)			PP (First Difference)			المتغيرات المستخدمة
t الجدولية	t المحتسبة	Prob	t الجدولية	t المحتسبة	Prob	
-4.8000 -3.7911 -3.3422	-4.5277	0.0155	-2.7080 -1.9628 -1.6061	-2.8425	0.0074	سعر الفائدة
-2.7282 -1.9662 -1.6050	-12.350	0.0001	-2.7080 -1.9628 -1.6061	-8.0282	0.0000	معدلات التضخم
-2.7080 -1.9628 -1.6061	-3.2859	0.0026	-2.7080 -1.9628 -1.6061	-3.2835	0.0027	سعر الصرف
-2.7406 -1.9684 -1.6043	-4.9518	0.0001	-4.6162 -3.7104 -3.2977	-7.8300	0.0000	الاستثمار الأجنبي

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views12.

يظهر من الجدول (2) ومن خلال اختبار (ADF وPP) أن المتغيرات كافة تكون معنوية عند المستوى (First Difference) وعند مستوى الدلالة الإحصائية، (1% - 5%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (Prob.) أقل من القيمة المحددة (0.05) لأن المتغيرات تكون غير مستقرة عند المستوى (Level)، أي إن هناك استقراريه في بيانات السلاسل الزمنية. وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء التكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع البحث.

3- اختبار التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج: Co-integration test

التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لضمان الاستمرار في تقدير النموذج، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (3).

الجدول (3) نتائج اختبار (Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

المتغيرات	Trace Statistic	Critical Value %5	Probability
سعر الفائدة	278.1773	79.34145	0.0000
معدلات التضخم	123.8534	55.24578	0.0000
سعر الصرف	52.56434	35.01090	0.0003
الاستثمار الأجنبي	16.79007	18.39771	0.0828
الحرب ضد داعش	4.137886	3.841466	0.0419

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views12

من خلال جدول السابق نجد ان الغالبية من المتغيرات الداخلة في النموذج ذي العلاقة التكاملية المشتركة بعضها مع بعض في مستوى المعنوية (5%) ، وبهذا نقبل فرضية بديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

4- تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

تقدير النموذج باستخدام ARDL))

إن نتائج العلاقة السببية تبدو أنها اساس قوي ومنطقي لتقدير النموذج لبيان حجم وتأثير سعر الفائدة على معدلات التضخم. حيث خلال عدة محاولات اكتشف البحث النماذج الملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والتحول الذي يعتبر من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة، وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة واشارة)، والمعلمات المقدرة الواردة في الجدول (5):

ومن أجل معرفة تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لسعر الفائدة في معدلات التضخم نستعين ببعض الاختبارات منها (Bounds Test)، وملخص نتائج التحليل في الجدول الآتية:

الجدول (5) نتائج المعلمات المقدرة في الأجل القصير والأجل الطويل في العراق

(Bounds Test)				
F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
	2816.370 أكبر بكثير من قيمة (Upper)	10%	2.45	3.52
		5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

تقديرات طويلة الأجل		تقديرات قصيرة الأجل		العراق
Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Variables المتغيرات

سعر الفائدة	-0.652	0.0020	1.500	0.0031
سعر الصرف	0.134	0.0023	0.009	0.0276
الاستثمار الأجنبي	-1.183	0.0027	0.342	0.0334
الحرب ضد داعش	-2.108	0.0016	-1.998	0.0194
CointEq(-1)	-1.812	0.0010		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views12

يتضح من الجدول (5) ما يأتي:

1- اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (سعر الفائدة) بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم في الأمد القصير بمقدار (0.652- %) أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم في الأمد القصير قد تتوافق مع النظرية الاقتصادية، إن هذا التأثير اطردية في الأمد الطويل يؤدي إلى ازدياد معدل التضخم إلى (1.500 %). على المدى الطويل، سيظل تأثير سعر االفائدة على (الاقتصاد العراقي لتحفيز الافراد و المشروعات على الادخار والاستثمار المستدام، ومن جهة أخر فان التحكم بسعر الفائدة من قبل البنك المركزي العراقي يقوي النظام المصرفي في اعطاء القروض من قبل البنوك التجارية وعزز الثقة للمستثمرين باستقرار الاسعار ليوفرة بيئة اقتصادية وقلة تذبذب في اسعار الموارد وشجع النمو الاقتصادي في البلد، وفي الامد القصير لاعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الايرادات النفطية ومحدودية القنوات الإئتمانية والقطاع المصرفي يعاني من ضعف التطور وأن عددا قليلا من الأفراد والشركات يستجيبون لرفع سعر الفائدة فان تأثيرة تغييره أقل وضوحا.

2-اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (سعر الصرف) بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى ازدياد معدل التضخم في الأمد القصير بمقدار (0.134 %) أي بمعنى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الأمد القصير قد تتوافق مع النظرية الاقتصادية، (أي أن انخفاض في قيمة العملة المحلية يؤدي الى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة وهذا يمكن تفسيرها بناء على الخصائص الهيكلية للاقتصاد العراقي وإعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على السلع الأجنبية بسبب ضعف القاعدة الانتاجية و لإعتمادها الكبير على الاستيرادات لتلبية احتجاجاته من السلع والخدمات ، حدث و إنتشر التضخم المستورد ،ولتوقعات الأفراد والشركات لإستمرارية إنخفاض قيمة العملة المحلية فإنهم يرفعون الأسعار، مما يزيد التضخم). و إن هذا التأثير الإيجابي في الأمد الطويل يؤدي إلى ازدياد معدل التضخم إلى (0.276 %). على المدى الطويل،(بسبب التراكم المستمر للتضخم المستورد، ضعف الإنتاج المحلي ، وزيادة تكاليف الانتاج و ضعف قدرة البنك المركزي و الحكومة العراقية على التحكم في تدفق العملات الأجنبية و تثبيت قيمة للعملة العراقية أمام العملات الأجنبية.

3- اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما يزداد حجم الاستثمار الأجنبي بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم في الأمد القصير بمقدار (1.183-%)(هدا يدل على وجود علاقة عكسية بينهما أي كلما زاد الاستثمار الأجنبي ينخفض التضخم، فإن الاقتصاد العراقي يتأثر من العديد من العوامل منها السياسات الداخلية والتحديات الأمنية وأسعار النفط و تأثيرات الاستثمار الأجنبية ودلك بسبب تاثيره على زيادة القدرة الانتاجية المحلية و تحسين البنية التحتية و زيادة المعروضات من السلع و الخدمات، حيث ان زيادة الاستثمارات الاجنبية قد تعزز من احتياطات النقد الأجنبي على استقرار سعر الصرف المحلي و تقليل التضخم المستورد مما يساعد في تقليل التضخم الطلب المفرط ويعزز النمو الاقتصادي. لكن هذا التأثير في الأمد الطويل، والتأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي في معدل التضخم وصل إلى (0.342 %). (أي أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي يؤدي الى تغيير طفيف من معدل التضخم في ظل تاثير الاستثمار الاجنبي على

زيادة القدرة الانتاجية و تحسين البنية التحتية و و دوره في تحفيز النشاطات الاقتصادية و دوره على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتوازنه بين الطلب والعرض على السلع والخدمات و تحسين الوضع المالي والنقدي في البلد بتقليل معدلات التضخم المرتبطة بتقلبات العملة.

4- فيما يخص نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغيير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا وقد بلغ ((1.812- =(-1)CointEq) وبدلالة إحصائية (0.0010 Proob) ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، وتحقق الإشارة السالبة يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

- الاختبارات التشخيصية للمصداقية نماذج ((Diagnostic tests

الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي تحذفوهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناع القرار، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدرة لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك:

اولا: اختبارات لمصداقية وملائمة النموذج:

من هذا الجانب هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة، الا ان اهمها هي (,R2 ,Adjusted R2، F- ,AIC,SSR,S.E, test,)، ونتائج التحليل على النحو الاتي.

الجدول (6) نتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المقدرة العراق

الاختبارات الإحصائية	القيمة
R-Squared	0.999
Adjusted R^2	0.994
F- statistic	211 (0.004)
S.E of regression	0.035
AIC Akaike info criterion	-3.378
SSR Sum squared resid	0.025

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views12

يتبين من الجدول (6) ان

1) معامل التحديد للنموذج يبلغ (R^2=0.99)، وهذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغيرات التابعة ، ويفسر أن حوالي (99%) من التغييرات الحاصلة في المتغيرات التابعة يحصل في النموذج .
2) الاختلاف بين معامل التحديد(R^2) ومعامل التحديد المعدل (R^2Adjusted) قليل جدا، وهذا يعني أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج المقدرة ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج وحسن التقدير.
3) قيمة (F) للنموذج (211) وبدلالة إحصائية (0.004) وهي أقل من قيمة P-Value(0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النماذج وهذا دليل على جودة النماذج المقدرة من الناحية الاحصائية. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) قليلة (أقل من 5%)، وهذا دليل على صحة النموذج المقدرة ومصداقيتها من الناحية الإحصائية.
4) (AIC)عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعّد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (6) يتبين أن القيم المفقودة في النموذج المقدرة قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

5) إن (SSR) مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير، ويشير إلى ملاءمة النموذج للبيانات. ويستخدم كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار النموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (6) يتبين أن القيم في النموذج المقدرة مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

ثانيا: اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج: ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر وامكانية تطبيقها في الحياة العملية حاليا ومستقبلا، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرار فان النموذج المقدر خالي من المشاكل القياسية او تجاوز غالبية المشاكل القياسية.

الجدول (7) نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة في العراق

الاختبارات القياسية	القيمة
Ramsey RESET Test (مشكلة التشخيص)	0.71
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (مشكلة الارتباط الذاتي)	0.35
Variance Inflation Factors Test (مشكلة التعدد الخطي)	(1.22 - 2.23) وأقل من 10
Heteroscedasticity Test (مشكلة عدم تجانس التباين)	0.68
Normality Test (مشكلة عدم التوزيع الطبيعي)	0.11

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views12

من خلال الجدول (7) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص وعدم التوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

7- استقرار النماذج المقدرة Stability Test/CUSUM and CUSUM of Squares (tests):

فضلاً عن ذلك وللتأكد من استقرار التغييرات الهيكلية في النماذج المعتمدة في هذا البحث ينبغي استخدام اختبارات المجموع التراكمي للباقيات المعودة (CUSUM) و(CUCUM of Squares)، ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:

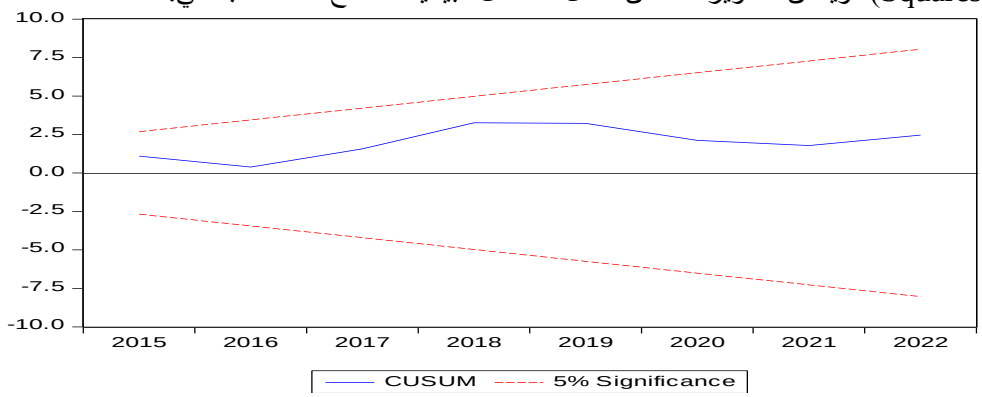

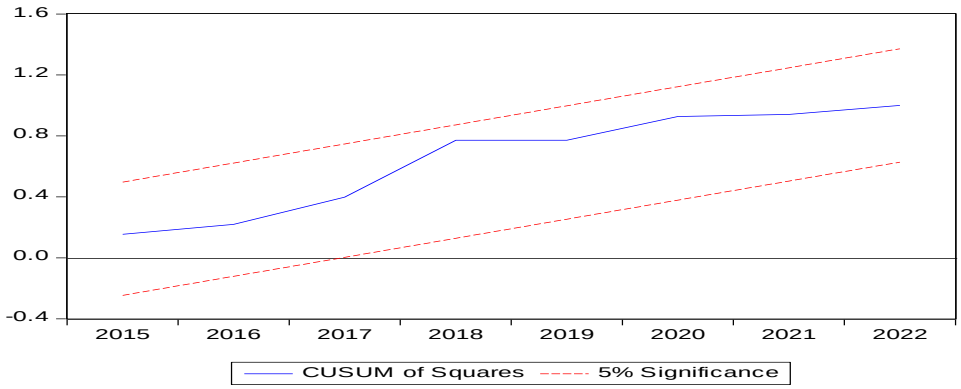

شكل (2) اختبار السكون (CUSUM Test, CUCUM of Squares)

من خلال الأشكال السابقة، ومن خلال اختبارات ((CUSUM Test و(CUCUM of Squares) يظهر أن المعلمات في النماذج المقدرة والمعتمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقراريه المعلمات عند مستوى معنوية (5%).

الاستنتاجات والمقترحات:

توصل البحث إلى أن العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي لا تتبع النمط التقليدي الذي تشير إليه النظريات الاقتصادية الكلاسيكية أو الكينزية بمعنى لم يثبت الفرضية. إذ إن أداء السياسة النقدية خلال المدة الدراسة كان محدوداً من حيث التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وخصوصاً التضخم.

ويُعزى هذا الضعف في الأثر إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية، واعتماده شبه الكامل على الإيرادات النفطية، مما أضعف دور سعر الفائدة بوصفه أداة رئيسية في إدارة الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار السعري.

كما بيّنت نتائج النموذج القياسي أن التغيرات في سعر الفائدة لم تكن ذات دلالة إحصائية قوية على معدلات التضخم، وهو ما يعكس خللاً هيكلياً في البيئة الاقتصادية، سواء من حيث ضعف تطور الأسواق المالية والمصرفية أو من حيث محدودية تفاعل القطاع الخاص مع أدوات السياسة النقدية.

وفي ذات السياق، أظهرت البيانات التاريخية أن معدلات التضخم تأثرت بشكل أكبر بالمتغيرات السياسية والأمنية، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط والتغيرات في عرض النقود وسعر الصرف، مما يشير إلى أن التضخم في العراق خلال فترة البحث كان ناتجًا في معظمه عن صدمات خارجية وتكاليف إنتاج مرتفعة أكثر من كونه تضخمًا ناتجًا عن زيادة الطلب.

ومن جانب آخر، فإن ثبات سعر الصرف لفترة طويلة أمام الدولار الأميركي حدّ من مرونة السياسة النقدية، وجعل البنك المركزي يعمل ضمن مساحة ضيقة للتحرك باستخدام أدواته التقليدية، كما أن معدلات الاستثمار الأجنبي ظلت متذبذبة على الرغم من تخفيض سعر الفائدة في بعض الفترات، ما يؤكد أن المستثمرين يقيّمون بيئة الاستثمار العراقية من خلال مؤشرات الاستقرار السياسي والقانوني أكثر من تقييمهم للأدوات النقدية المتاحة.

في ضوء ما يوصل إليه البحث من نتائج ، يوصي إن من الضروري إعادة النظر في الهيكل العام للسياسة النقدية في العراق، وذلك من خلال منح البنك المركزي استقلالية فعلية تمكنه من إدارة أدوات السياسة النقدية بحرية أكبر، وتعزيز قدراته على مراقبة وتوجيه عرض النقود بما يحقق أهداف الاستقرار الاقتصادي.

كما أن تطوير الأسواق المالية والمصرفية يشكل خطوة حاسمة لجعل سعر الفائدة أداة فاعلة في إدارة التضخم وتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار.

وبالإضافة إلى ما تقدم، توصي الدراسة بضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي، والتقليل من الاعتماد الأحادي على النفط، لما لذلك من أثر مباشر في تخفيف الصدمات التضخمية المرتبطة بأسعار النفط العالمية. ومن المهم أيضًا إعادة تقييم سياسة سعر الصرف المعتمدة، والتحول التدريجي نحو سعر صرف أكثر مرونة يمكن أن يعزز من فعالية السياسات النقدية ويقلل من الأثر السلبي للتغيرات الخارجية.

وتبرز أهمية تحسين بيئة الاستثمار، من خلال إصلاحات قانونية وإدارية تضمن العدالة وحماية حقوق المستثمرين، وتوفير مناخ آمن ومستقر يعزز من ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء. ولا يمكن تجاهل أهمية التكامل بين السياسات المالية والنقدية، لا سيما في الأوقات التي تشهد تقلبات اقتصادية أو أزمات، إذ إن التنسيق الفعّال بين السياستين هو السبيل لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام ومواجهة التضخم من أكثر من محور.

المراجع:

- الأفندي، محمد أحمد، 2010، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، صنعاء للنشر والتوزيع، صنعاء.
- الجزائرلي،.معاذ الشرفاوي وقبلان، حسين،2021، الاقتصاد الكلي، من منشورات الجامعة الافتراضي السوري، الجمهورية العربية السوريةhttps://pedia.svuonline.org/
- جوارتيني، جيمس و استروب، ريجارد، 1989، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ت.د.عبدالفتاح الرحمن، د.عبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر، رياض المملكة العربية المتحدة.
- حسين ، نمارق قاسم، 2017، قياس العلاقة بين سعر الفائدة و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر و اليابان مع إشارة خاصة للعراق المدة 1990-2015 ، اطروحة الدكتوراه جامعة كربلاء .
- الحمداني، سعد نوري وعبد، مهند خميس(2023)، تحليل أثرسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، مجلة الإدارة وعلوم الاقتصادية، جامعة كركوك، المجلد13، العدد 1.
- الخطيب، فاروق بن صالح و دياب،2015، أ.د.عبدالعزيز بن احمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، دار الخوارزمي العلمية.
- الوزني، خالد واصف والرفاعي، أحمد حسين ، 2004، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر ،عمان- اردن.
- خلف، فليح حسن (2007)، الاقتصاد الكلي، دار عالم الكتب الحديث، الطبعة الرابعة.
- دحمان، بن عبدالفتاح، 2009، سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة، الملتقى الدولي الثاني في 5-6/ 2009/5، معهد العلوم الاقتصادية،جامعة أدرار، جمهورية الجزائرية.
- عريقات، حربي محمد موسى ، 2006، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الاولى، دار الوائل للنشر.
- مخلف، اسماء طه ،2011، تأثير الاتجاهات الفكرية في طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، رسالة ماجستير ،جامعة بغداد،قسم الإدارة والاقتصاد
- مسعودة، علو ومحمد،جبوري و مرزوق،يوسف ،2016 ،أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم-دراسة قياسية لحالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعيد.
- هادي،حنين سامي،2022، أثر سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق ، رسالة الماجستير جامعة الكربلاء، قسم الاقتصاد.

- والبنـــــــك الـــــــدولي http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators
- البنك المركزي العراقي https://www.cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=01/12/2024&tmId=216&dtformat=MMM,yyyy
- مركزالاحصاء العراقي

-Lubis,judikson,How the fuel prices, interest rates, and exchange rate affect inflation and economic growth, 2024, growth All rights, volume 9,No 2, December 2023.

-Dr.S.jayalakshami, the effect of inflation and increase in interest rate on business finance, journal of Indian school of political economy ,Volume: 35, No: 07, July-December: 2023